عرض رسالة دكتوراه بعنوان
التكاليف الاقتصادية للإدمان في مصر
على المستويين الكلى والجزئي

للباحثة علا عادل على عبد العال(*)
عرض الباحث على شيخون(**)

نالت بها الباحثة درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من كلية التجارة – جامعة الأزهر فرع البنات.

وقد قسمت الباحثة الدراسة إلى مقدمة وخمس فصول:

الفصل الأول: والذي تستعرض فيه الباحثة بعض الدراسات السابقة في مجال المخدرات والإدمان، وذلك من أجل التعرف على الجوانب المختلفة للظاهرة والتي تناولتها تلك الأبحاث بهدف التركيز على الجانب الاقتصادي للمشكلة والذي لم يتم تناوله بالتفصيل خلال هذه الدراسات السابقة خاصة تلك المطبقة على مصر، هذا بالإضافة إلى استخلاص أهم التعريفات والنتائج المتعارف عليها في هذا المجال.

الفصل الثاني: الآثار الاقتصاد والاجتماعية لظاهرة انتشار المخدرات، وفيه يتم التعريف بأنواع المخدرات، وآثارها على الإنسان من الناحية العضوية والنفسية، كما يتضمن التعريف بالإدمان والسباب المؤدية إليه والتي تتضمن عوامل ذاتية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، هذا بالإضافة إلى عرض

(*) المدرس بكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات القاهرة
(**) المعيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر.

نظري لمناهج قياس التكاليف الاقتصادية للإدمان (للمرض) حيث تميز بين نوعين من المناهج: يتكون الأول من قاعدتي انتشار الظاهرة، وتتبع حدوث الظاهرة. والمنهج الثاني يتكون من قاعدتي رأس المال البشرى، والرغبة في الدفع من أجل تحسين المستوى الصحي للأفراد.

أما الفصل الثالث: فيتعلق بتقدير التكاليف الناتجة عن الإدمان والتي يتحملها المجتمع المصري. ونجد أن هذه التكاليف صنفان. التكاليف المباشرة التى تتعلق بالإنفاق المباشر على علاج ومكافحة الإدمان في وزارتي الداخلية والصحة؛ والمتمثلة في تكاليف جلب المخدرات وتكاليف استهلاكها، والتكاليف التى تتحملها وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات هذا بالإضافة إلى تكاليف علاج الفرد المدمن وإقامته، وتلك الخاصة بأجهزة العلاج والتحاليل.

والتكاليف غير المباشرة التى يتحملها المجتمع نتيجة إدمان بعض أفراده، وتتمثل في التكاليف الخاصة بنفقة الفرصة البديلة لزراعة النباتات المخدرة بالإضافة إلى الإنتاجية المفقودة للأفراد المدمنين سواء كانوا مودعون في المؤسسات العلاجية أم في السجون.

أما الفصل الرابع: وهو الجزء التطبيقي، فنحاول من خلاله تقدير التكاليف التى تتحملها الأسرة المصرية نتيجة إدمان أحد أفرادها، وذلك من خلال اختيار عينة عشوائية مكونة من مائة مفردة من بعض المستشفيات العامة والخاصة للتعرف على نوعية التكاليف في كل منهما.

وأخيراً ، ومن خلال هذه الفصول ننتقل إلى الفصل الخامس والذي نتناول فيه أهم سياسات الحد من الإدمان خاصة في مصر، وكذا النتائج التى توصلنا لها من خلا البحث.

وقد خلصت الباحثة في دراستها إلى ما يلي:

لقد تزايدت مشكلة الإدمان والآثار السلبية الناشئة عن انتشارها، لـذلك فقد لقيت ظاهرة المخدرات والاتجار فيها اهتماماً شـديداً علـى المسـتويين الدولي والمحلى. وذلك حيث يعتبر انتشار المواد المخدرة بأنواعها المختلفـة معوقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث تعنى عمليات التنمية بالإنسـان، فلم تعد ظاهرة انتشار المخدرات قضية فردية، يواجهها فرد بعينـة ، وإنمـا هي قضية اجتماعية عامة، يواجهها المجتمع الذي يود حماية البشرية.

ومن خلال هذا البحث تعرضت الباحثة للأنواع المختلفة للمواد المخدرة ورأينا تأثيراتها المختلفة على المتعاطي. كما أوضحنا أن هناك عديـد مـن الأسباب قد تدفع بالفرد إلى دائرة الإدمان، منها ما يرتبط بسلعة الإدمان، وما يختص بالمدمن نفسه، وأخيراً فإن منها ما يتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد، ومن أجل حساب التكاليف المختلفة للإدمان سواء كانت مباشرة أم غير مباشـرة، فقد استعرضنا ملخصاً لأهم مناهج قياس تلك التكاليف. كما أوضحنا أن قاعدة رأس المال البشرى – رغم الانتقادات الموجهة إليها – هي الأكثر شيوعاً في الاستخدام عند حساب التكاليف الصحية بوجه عام، وعند حسـاب تكـاليف الإدمان بوجه خاص.

وللإدمان آثاره السلبية على المستوى الكلى والجزئي على حد السواء – فبالنسبة لآثاره الضارة على الاقتصاد القومي فهي تتمثل في تدهور الإنتـاج

القومي نتيجة تدهور الكفاءة الإنتاجية للمدمنين من أفراد المجتمع ، ونقص قدراتهم وملكاتهم المختلفة ، حيث تؤثر المخدرات على النشاط الحيوي للجسم وقدراته وطاقاته، مما ينعكس على الفرد ذاته وتدهور مستوى كسبه حيث تؤدى بالمدمن إلى انتقاله من أعمال لها قيمتها الإنتاجية إلى أعمال أقل قيمة تنتهي بهم إلى كثرة التعطل وتفاهة الإنتاج ورداءته، هذا بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل القومي نتيجة تهريب المبالغ الضخمة من العملة الصعبة من أجل استجلاب تلك السموم، حيث قدرت هذه المبالغ بحوالي ٧١.٤ مليار دولار تقريباً سنوياً، ونضيف إلى ذلك ما ينفقه المصريون سنوياً على شراء المخدرات والذي قدر بـ ٣١٥.٥ مليار جنيه أي ما يعادل ١٠٥ مليار دولار، ونضيف إلى ذلك زيادة أوجه الإنفاق والمصروفات على علاج مدمني المخدرات حيث قدر إجمالي النفقات الطبية ، والتي تتحملها وزارة الصحة للصرف على المؤسسات العلاجية الخاصة بعلاج الإدمان ، مبلغ ٤٨.٨ مليون جنيه. هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد اتضح تواضع حجم الإنفاق السنوي الذي توجهه وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات باعتبارها الجهة الأولى التى تتحمل مسئولية القضاء على هذه الظاهرة، حيث قدر متوسط الإنفاق السنوي على نشاط مكافحة المخدرات في مصر في الفترة من ٨٨ – ١٩٩١م حوالي ٨.١ مليون جنيه مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة.

وعن آثار الإدمان على المستوى الجزئي، أي على مستوى الأسرة المصرية، فقد اتضح من الدراسة أن أسرة المدمن تتسم بالعديد من

الخصائص والسمات منها التفكك الأسرى، غياب الرقابة الأسرية وإدمان أحد الوالدين أو كلاهما.

وإن هذه الخصائص جعلت الشباب ينفرون من الأهل والمجتمع. كما أوضحت الدراسة الميدانية أن من أهم العوامل المتعلقة بالإدمان هي:

دخل الفرد المدمن، عمره، المهنة التى يمتهنها وحالته الاجتماعية. كما اتضح أيضاً أن هذه الظاهرة قد استشرت بين مختلف الفئات والطبقات المتعلم منها وغير المتعلم. كما انتشرت بين فئة الشباب الذين هم في مرحلة الإعداد والتنشئة والتطلع واتخاذ القرار، وبين فئة الحرفيين، والذين يشكلون الطاقة الإنتاجية التى تعتمد عليها مختلف المجتمعات، وبصفة خاصة النامية منها. وبالنسبة للتكاليف التى تتحملها الأسرة المصرية نتيجة إدمان أحد أفرادها، أمكن حسابها من خلال دراسة عينة عشوائية مكونة من مائة مفردة من بعض المستشفيات العامة والخاصة، ووجد أن المدمن يهدر كثيراً من موارده المالية من أجل الشعور باللذة والمتعة متناسياً ما يعود عليه من إقرار صحية ونفسية ومادية. ولقد قدرت ما ينفقه الفرد على المخدرات إلى إجمالي دخله ٧٨٪ من الدخل شهرياً؛ كما ظهرت بعض النتائج من خلال عينة البحث : أهما أن الحشيش يحتل مركز الصدارة كتجربة أولى للمدمنين في مصر وأن العلاقات المبتورة بين أفراد الأسرة والتي تنطوى على عدم التجاوب والتفاهم بين أعضاء الأسرة الواحدة أصبحت من أهم أسباب إدمان الفرد في تلك السر.

ومن خلال التعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية التى ترتبط بالتعاطي (أهم العوامل المتعلقة بالإدمان)، نستطيع أن نواجه مثل هذه المشكلة، حيث تركز على الفئات المتأثرة بالظاهرة بشكل مباشر، وكذا الفئات المؤثرة في انتشارها وبذلك يكون لكل مجموعة تدابير يتخذها المجتمع لمواجهة المشكلة أولهما تدابير عاجلة تتعامل مع الفئات المتأثرة بالظاهرة وهى تتمثل غالباً في إجراءات التوعية والوقاية ، بقصد التخفيف من أعراض ومسببات المشكلة ، وذلك بتوعية الآباء والأمهات من أجل الحفاظ على مستقبل أبنائهم، وكذا الاهتمام بنوعية التربية التى يتلقاها الفرد داخل أسرته، كما نجد أنه من الضروري التركيز على نوعية الأفراد بمخاطر فترة بداية الإدمان، وخطورة تجاهل الآثار الناتجة عن بدء التعاطي، فخطورة الموقف تزداد بالتهوين من الآثار الصحية والنفسية والاجتماعية طويلة الأجل لإدمان المواد المخدرة.